مر وللسلطان اقطاعه ولا يقطع الا قدر ما ياتي للمقطع العمل عليه
والاخذ منه ويجوز العمل فيه والاخذ بلا اذن الامام جزما ولو ظهر
السيل قطعة ذهب ونحوه من معدن التحقت بالظاهر ومن احيا
مواتا فظهر فيه معدن باطن او ظاهر لم يملكه به ملكه لانه
من احراء الارض التي ملكها بالاحياء ولو عمله قبل الاحياء ملك المعدن
الباطن فقط وبقعتهما لا تملك باحياء مع العلم بهما لفساد القصد اذا
المعدن لا يتخذ دارا ولا بستانا ولا مزرعة او نحوها والمياه المباحات من الاودية كالنيل والعيون في الجبال وسيول الامطار
يستوي الناس فيها فياخذ كل ما شاء لكن لو ازدحم عليه اثنان لقلته
او ضيق للشرع قدم السابق ويقرع عند المعية ويقدم محتاج شرب
على مريد سقي فان اراد قوم سقي اراضيهم منها فضاق الماء عنهم
وبعضهم احياء او لا سقى الاعلا فالاعلا يعني الاول فالاول وحبس
كل واحد منهم الماء حتى يبلغ الكعبين لقضايه صلى الله عليه وسلم بذلك
ولو سقا الاعلا ثم احتاج الاسفل قبل وصوله للاسفل ممن منه فان
كان في الارض ارتفاع من طرف وانخفاض من طرف افرد كل طرف
بسقي بما هو طريقه بان يسقي المنخفض حتى يبلغ الكعبين ثم يسد ثم
يسقي المرتفع ولو كان الماء في بالجميع سقا من شاء منهم متاسا ويمنع
من اراد احياء موات وسقيه منه ان ضيق على الساقين ولو احياهما
عه الارض دفعة وجهل السابق قدم الاقرب الى النهر وما اخذه
من هذا الماء اي المباح في اناء او حين بنحو حوض مسدود ملك
على الصحيح ولو ورده الى محله لم يضر شريكا به ولو حوضا فاخذ خلية
ما مباح فهو باق على اباحته لكن مالك النهر احق به كالسيل لاربه
خل في ملكه وحافتا بين مواتا للارتفاق بهما دون التملك اولي ما
يها حتى يرتحل فاذا ارتحل صار كغيره وان عاد وقيل ان طال ليس له
منع ما فضل منه عن محتاج الشراب اذا استقى بدلو نفسه ولا منع مواشيه

وله منع غيره من سقي الزرع ولو فضل عن حاجته والمحفور للتملك او
في ملك يملك حافرها ما وهنا في الاصح لانه ملكه وسواء ملكه ام
لا لا يلزمه بذل ما فضل من حاجته لنفسه وماشيته وزرعه لزرع
ويجب بذل ما فضل عن جميع ذلك لماشية وكل حيوان محترم الصحيح
لحرمة الروح بشرط ان يفقد صاحبه ماء مباحا وان يلوث ثم كل زرعاه
وكونه قبل احرازه بحوان ولو لم يحتج الى المحوز في ثاني الحال وجب بذله
واذا وجب له لم يرض اخذ عوض عنه واذا وجب بذله لعطش ادمي
محترم كالرعاة لم يشترط فضله عن ماشيته وزرع والقناة المشتركة
بين ملاكها يقسم ماؤها عند ضيقه بينهم بنصب خشبة في عرض
النهر فيها ثقب متساوية على قدر الحصص من القناة فان جهل فبقدر
الارض ويجوز تساوهما مع تفاوت الحصص بان ياخذ صاحب الثلث
مثلا ثقبة والاخر ثقبتين ويسوق كل واحد نصيبه لارضه ولهم
القسم مهاياة كان يسقي كل منهما يوما او بعضهم يوما وبعضهم اكثر بحسب
حصته والكل للرجوع عن المهاياة متى اراد

كتاب الوقف

هو لغة الحبس وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع
التصرف في رقبته على تصرف مباح والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم
اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع
به او ولد صالح يدعو له والصدقة الجارية الوقف وان كانه موقوف
وموقوف عليه وصيغة وواقف وبدا به فقال شرط
الواقف صحة عبارته واهليته التبرع والاختيار فلا يصح وقف
صبي ومجنون وسفيه ومفلس ومكاتب ويصح من كافر ولو لمسجد
وشرطه الموقوف دوام الانتفاع به لا مطعوم اي لا يصح وقفه
اد منفعته في استهلاكه وريحان فلا يصح وقفه لشرع فساده
وفي ضمن الدوام المحصول لكن لا يشترط حالا فيجوز وقف عبد وحبس صغير
ومن يرجى زوال زمانته وضبط الموقوف بانه عين معينة مملوكة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)